ملفات ثقيلة تحاصر الرئيس الجزائري بعد عودته من رحلة العلاج

انعقاد اجتماع مجلس الوزراء المعطل يرفع حرج الآجال الدستورية

عاد الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مساء الثلاثاء إلى بلاده بعد رحلته العلاجية الطويلة التي جعلت الملفات تتراكم في انتظار معالجتها على غرار الأزمة الاقتصادية والوضع الصحي المتداعي مع استمرار تفشي الإصابات بفايروس كورونا. وينتظر أن تسرّع السلطات الصحية في عملية اقتناء اللقاح والبدء في توزيعه، علاوة على المهام الدستورية التي تنتظره وغيرها من الملفات.

صابر بليدي

تركة ثقيلة ينتظر معالجتها تباعا

الجزائر – تنتظر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون بعد عودته من رحلته العلاجية ملفات متراكمة على مختلف الجبهات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتزامن انتشار الوباء العالمي مع الوعكة الصحية للرئيس، ما أصاب البلاد بشلل كبير زاد من حدة الاحتقان الداخلي، خاصة مع الغموض الذي اكتنف مصير ومستقبل أعلى مؤسسة في الدولة بسبب غيابه لفترة كبيرة.

واجتمع تبون، الأربعاء، مع قائد أركان الجيش الفريق السعيد شنقريحة، في أول نشاط لتبون بعد عودته من رحلة علاج في ألمانيا دامت شهرين.

وقالت الرئاسة الجزائرية، في بيان ”عقد، الأربعاء، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبدالمجيد تبون، جلسة عمل مع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السيد الفريق السعيد شنقريحة“.

> تبون عقد أول لقاء له مع قائد الجيش الجنرال السعيد شنقريحة الأربعاء في أول نشاط للرجل منذ عودته

ويعقد اليوم الخميس الرئيس تبون أول اجتماع لمجلس الوزراء المعطل منذ حوالي ثلاثة أشهر لبحث مختلف الملفات العالقة، خاصة في المجالات الصحية المرتبطة بالجائحة العالمية، والاجتماعية والاقتصادية وحتى التشريعية. وسيكون الاجتماع فرصة للمصادقة على قانون الموازنة العامة للعام 2021 وعلى الوثيقة الدستورية من أجل رفع اللبس عن احترام الرئيس للآجال الدستورية.

وسيكون اجتماع مجلس الوزراء انطلاقة متجددة للسلطة الجديدة بقيادة الرئيس تبون، ودافعا للحكومة من أجل تنفيذ الالتزامات التي قطعها الرجل خلال حملته الانتخابية في ديسمبر الماضي، خاصة بعد الشلل الذي أصاب الجهاز التنفيذي نتيجة الافتقاد لمركز القرار المرتكز دستوريا في أيدي رئيس الجمهورية.

كما يعتبر الاجتماع المذكور فرصة جديدة للجزائريين من أجل الاطلاع عن كثب على الوضع الصحي لرئيسهم، في ظل الشكوك الكبيرة التي عكسها ظهور الرجل أمام الرأي العام في أعقاب عودته مساء الثلاثاء إلى بلاده، باعتبار أن سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة لا يزال عالقا في أذهانهم.

وأبدى الرئيس الجزائري في تصريحه المقتضب أمام مستقبليه في القاعة الشرفية لمطار بوفاريك العسكري، من مسؤولين كبار في الدولة، حرصه الشديد على التكفل بانشغالات ”الفئات الاجتماعية الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة“، التي أولت لها الحكومة في قانون المالية تحويلات مالية مهمة، رغم الضائقة المالية التي تمر بها البلاد.

وذكرت برقية لوكالة الأنباء الرسمية أن ”قانون المالية للعام 2021، يولي أهمية قصوى للمحافظة على كل أشكال الدعم العمومي من أجل ضمان القدرة الشرائية للفئات الهشة من المجتمع، وذلك في إطار السياسة الاجتماعية للدولة، على الرغم من الصعوبات المالية التي يشهدها البلد، بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد وتهاوي أسعار البترول“.

وتشكل الوضعية الصحية في البلاد جراء تفشي وباء كورونا، أولوية مستعجلة بالنسبة إلى الرئيس تبون، الذي أمر حكومته منتصف الشهر الجاري في ظهوره المسجل على حسابه الشخصي في تويتر، بتوفير اللقاح والشروع في توزيعه خلال شهر يناير الداخل. وتم رصد مبلغ 150 مليون دولار لاقتنائه، إلا أن السلطات المختصة لم تعلن إلى حد الآن عن الممون، ولو أن اللقاح الروسي أو الصيني هو الأقرب لاقتنائه.

وبالموازاة مع التصديق المنتظر على الوثيقة الدستورية الجديدة ودخولها حيز التنفيذ، ستكون مراجعة قانون الانتخابات أول نتائج العملية، ولا يستبعد الإعلان عنها في غضون هذا الأسبوع من أجل طرحها للمناقشة والإثراء، تحسبا لصدور قرار حل المجالس المنتخبة، ودعوة الهيئة الناخبة إلى انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، يرجح أن تكون خلال الثلاثي الأول من العام الجديد.

وكان تبون قد صرح في شهر سبتمبر الماضي أن ”الهدف المتوخى من إعداد قانون انتخابات جديد وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية، يتمثل في تحديد مقاييس انتخابية شفافة، تقطع نهائيا مع ممارسات الماضي السلبية، بمنع المحاصصة في توزيع المقاعد وشراء الذمم والفصل بين المال والسياسة، كشروط لا بد منها لأخلقة الحياة السياسية، وضمان انتخابات تعبر حقا ودون منازع عن الإرادة الشعبية، وبذلك تنبثق عنها مؤسسات ديمقراطية نظيفة، ذات مستوى ومصداقية، مفتوحة للشباب لاسيما للجامعيين منهم، والمجتمع المدني“.

ويرى متابعون للشأن الجزائري أن عودة الرئيس تبون إلى بلاده واستئناف مهامه، ستكون لها ارتدادات قوية على بعض الدوائر التي استغلت غيابه لطرح مسألة الشغور الرئاسي والذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة، أو الإعلان عن مرحلة انتقالية في البلاد. ولذلك لا يستبعد هؤلاء إمكانية قيامه بحملة تطهير عميقة في بعض المؤسسات المهمة داخل الدولة، من أجل ضمان الانسجام بين هذه المؤسسات.

ويرجح أن تشهد حكومة رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد تعديلا كبيرا في المدى القريب، بعد ظهور مواطن خلل في أداء العديد من الوزراء وبروز بوادر تمرد على سلطة القرار المركزي. وهي المسألة التي كانت مطروحة منذ الدخول الاجتماعي الأخير، إلا أن الوعكة الصحية التي ألمّت بالرئيس تبون عطلت التعديل الذي يستهدف التخلص من تركة التجاذبات السابقة وضخ دماء جديدة للاضطلاع الجدي بالملفات المطروحة في مختلف الجبهات.

وستكون الجبهة الدبلوماسية على رأس تلك الأولويات بعد تراجع مفاجئ للدور الجزائري في الملفات الإقليمية خلال الأشهر الأخيرة، خاصة في ما يتعلق بالوضع في ليبيا ومالي. وهو ما يكون قد بادر إليه الأربعاء وزير الخارجية صبري بوقادوم، من خلال الاتصالات المنفردة التي أجراها مع نظيريه في كل من تونس وطرابلس، وهما عثمان الجرندي ومحمد طاهر سيالة.

وعلى الصعيد الاقتصادي ينتظر أن تسرّع عودة تبون من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها في مختلف القطاعات ضمن مخطط الانتعاش الاقتصادي 2020 – 2024، فضلا عن تنمية المناطق النائية والمهمشة، والتي هي من بين الأولويات في برنامجه الرئاسي والتعهدات التي قطعها للناخبين.

الصراع يتجدد بين الكبير وحكومة الوفاق

طرابلس – دشّن فرج بومطاري، وزير المالية في حكومة ”الوفاق“، واجهة الإسلاميين في ليبيا، فصلا جديدا من فصول مواجهات حكومة طرابلس مع محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديق الكبير.

واتهم بومطاري الأربعاء في بيان نشرته وزارته، الكبير بعدم تغطية مستحقات الطلبة الليبيين في الخارج، وذلك في أحدث تصعيد مع الكبير الذي خرج لتوه من مواجهة مع رئيس مؤسسة النفط الليبية، ما يكشف تعمق الصراع حول النفوذ بين القوى التي تسيطر على غرب ليبيا.

وقال في البيان إنه ”في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية الاستثمار البشري والمتمثل في صورة إيفاد الطلبة الليبيين لنهل العلم والمعرفة من أعرق الجامعات العالمية، ليعودوا للمساهمة في النهوض بالوطن في مختلف المجالات العلمية“.

وأضاف ”من باب الشفافية والإفصاح وتحديد المسؤوليات، نفيد بأنه لم يقم مصرف ليبيا المركزي بتغطية حسابات الخزانة العامة حتى يتسنى تنفيذ أذونات الصرف التي من بينها مستحقات الطلبة، الليبيين بالخارج“.

وبالرغم من أن رد الكبير لم يتأخر لينفي مزاعم بومطاري غير أن هذه السجالات تكشف عن مدى تعمق الخلافات بين الأطراف التي تهيمن على غرب ليبيا، والتي يقول مراقبون إن ”محركها مالي وسياسي“.

وقال الكبير في بيان صادر عن المصرف ”يؤكد مصرف ليبيا المركزي قيامه بتغطية حسابات الباب الثالث الذي تُنفذ على قوته أذونات الصرف لمنح الطلاب الليبيين الدارسين بالخارج، وقد تم تنفيذ جميع حوالات الربع الرابع المتعلقة بتلك المنح لعام 2020 وأبرقنا إلى جميع السفارات الليبية في الخارج، ولا صحة على الإطلاق لما ورد في بيان وزارة المالية بهذا الخصوص“.

والسجالات بين بومطاري والكبير ليست وليدة اللحظة حيث سبق أن تراشق الطرفان بالاتهامات في وقت سابق من هذا الشهر عندما حمل وزير المالية في حكومة ”الوفاق“ المصرف المركزي مسؤولية ”الفساد الذي تفشى في كافة قطاعات الدولة وتسرب الأموال الليبية للخارج“.

> وزير المالية في حكومة «الوفاق» اتهم الصديق الكبير بعدم تغطية مستحقات الطلبة الليبيين في الخارج

ورد آنذاك الكبير ببيان اتهم فيه بومطاري بـ”تضليل الشعب الليبي وتدمير الثقة في النظام المالي“.

ويخوض الكبير صراعا على العديد من الجبهات مع حكومة ”الوفاق“ برئاسة فايز السراج حيث تبادل في وقت سابق الاتهامات مع رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله لتتزايد التكهنات بشأن إقالته.

ويقول مراقبون إن الكبير يحظى بدعم العديد من الدول في مقدمتها تركيا، مشيرين إلى أن أنقرة تتشبث ببقاء محافظ مصرف ليبيا المركزي الحالي في منصبه لاسيما مع تعثر جولات الحوار السياسي الذي كان سيُفضي إلى استبدال المسؤولين على رأس المؤسسات السيادية بما في ذلك مؤسسة النفط والمصرف المركزي.

ومؤخرا منع وزير الداخلية في حكومة ”الوفاق“ فتحي باشاغا الكبير من السفر، ما فجر خلافات بين الرجلين اللذين أقاما تحالفا في وقت سابق.

واتهم باشاغا الكبير بالفساد قائلا في رد له على اتهامات الكبير الذي ندد بمنعه من السفر عبر تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي تويتر ”نحن ملتزمون في وزارة الداخلية بمحاربة الفساد وملاحقة جرائم غسيل الأموال ومصممون على ملاحقة المتورطين في هذه الجرائم“.

الرئيس التونسي يقبل مبادرة اتحاد الشغل لإجراء حوار وطني

صغير الحيدري

تونس – أنهى الرئيس التونسي، قيس سعيد، الأربعاء تردده إزاء دعوات الحوار الوطني وذلك بعد قبوله بالمبادرة التي تقدم بها اتحاد الشغل، المركزية النقابية ذات النفوذ الواسع في تونس، إثر لقاء جمعه بأمينه العام نورالدين الطبوبي.

وكشفت أوساط تونسية عن قبول سعيد بهذه المبادرة التي أطلقها الاتحاد منذ أكثر من شهر ما جعل القلق يساور قيادته بشأن فرص نجاحها، ليدشن بذلك مرحلة القيام بترتيبات خاصة بهذا الاستحقاق الذي سيعالج ملفات حساسة.

ومن أبرز هذه الملفات الأزمة السياسية والاقتصادية التي ترزح تحت وطأتها البلاد. وتدفع جل الأطراف الفاعلة في المشهد نحو تلافي إجراء حوار شبيه بحوار 2013 الذي أفرز حكومة مهدي جمعة المؤقتة إلى حين أجريت انتخابات 2014.

وقال الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل، محمدعلي البوغديري، إن ”سعيد تفاعل إيجابا مع مبادرتنا الرامية لحلحلة الأزمة التي تمر بها البلاد“.

وأضاف البوغديري في تصريح لـ”العرب“ أن ”المناقشات ستستمر بشأن جوانب الحوار الوطني.. بالنسبة لنا كاتحاد الشغل سنواصل مشاوراتنا مع كافة الأطراف من مكونات المجتمع المدني والسياسي وغيره“.

ولم يخف اتحاد الشغل مؤخرا مخاوفه من فشل مبادرته رغم تلويحه بعدم المشاركة في أي مبادرة أخرى وذلك في رسائل متتالية وجهتها قيادة النقابة التونسية على خلفية صمت قصر قرطاج الرئاسي.

وبدا سعيد لفترة طويلة مترددا من خلال التشديد في كل مناسبة على أنه ”لا حوار مع الفاسدين“ وأن ”الحوار يجب أن يقطع مع الصيغ الماضية للحوارات“ دون أن يعلن قبوله أو رفضه للمبادرة.

ولكن تتشارك العديد من القوى السياسية والوطنية مع سعيد في بعض التصورات لاسيما أن هناك أزمات تعصف ببعض مكونات المشهد التي بدت تبحث عن الحوار الوطني كمتنفس لأزماتها، والتي من بينها حركة النهضة الإسلامية التي هزتها الخلافات الداخلية بسبب مسألة التمديد لرئيسها راشد الغنوشي في رئاستها.

وإلى جانب ذلك، أوقفت السلطات مؤخرا رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي، الذي يعد شريكا للنهضة في الائتلاف الحكومي ما زاد من التكهنات بشأن إمكانية انهيار هذا التحالف الحكومي.

وقال زهير المغزاوي، الأمين العام لحركة الشعب إن ”هذا الحوار ينبغي أن يقطع من حيث شكله مع الحوارات السابقة (..) لا مجال للمحاصصة (..) ينبغي الالتفات إلى مشاكل الشعب الحقيقية من منوال تنمية وغيره“.

وأضاف المغزاوي في تصريح لـ”العرب“ أن ”هناك من يشهد أزمة ويراهن على الحوار للخروج منها أو إعادة التموقع.. خاصة حركة النهضة والائتلاف الحكومي.. البعض يعوّل فقط على أخذ بعض الوزارات من خلال الحوار.. لا مجال لذلك“.

ورجحت أوساط تونسية في وقت سابق أن يكون من ضمن مخرجات الحوار الوطني تشكيل حكومة وحدة وطنية مستقلة عن الأحزاب وسقوط حكومة هشام المشيشي.

وأوضحت تلك الأوساط أن هذه الحكومة ستقود البلاد في فترة انتقالية يتم فيها تغيير القانون الانتخابي حتى يتم إجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها تُفرز مشهدا سياسيا أكثر استقرارا.

وأوضح المغزاوي أنه ”من الضروري إعادة النظر في القانون الانتخابي.. هناك أطراف لا ينبغي أن تكون موجودة ضمن أي سباق انتخابي قادم لاسيما أن هذه الأطراف أثبت تقرير محكمة المحاسبات تورطها في تلقي أموال أجنبية“.

وتابع الأمين العام لحركة الشعب أن ”النظام السياسي الحالي في تونس شوّه العملية الديمقراطية.. الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية تأزمت.. هناك حالة انسداد للأفق السياسي لذلك يجب أن تتحاور جميع الأطراف“.

ويواجه النظام السياسي المعتمد في تونس، وهو شبه برلماني، انتقادات لاذعة سواء من أطراف سياسية على غرار حركة مشروع تونس التي كان رئيسها محسن مرزوق من الأوائل الذين وجهوا سهام نقدهم لهذا النظام أو من بقية النخب التي تقول إن فشل البلاد اليوم سببه المباشر النظام السياسي.

وفيما ترفض قوى سياسية على غرار حركة النهضة تغيير النظام السياسي بذريعة عدم استكمال إرساء مؤسسات الدولة خلال العشرية الأولى لثورة 14 يناير، فإن هناك أطرافا أخرى ترفض الحوار الوطني على غرار الحزب الدستوري الحر الذي تقول رئيسته عبير موسي إنهم ”لن يدخلوا في حوار مع من أوصل البلاد إلى هذه الحالة“ ما يجعل نتائج هذا الحوار غير مضمونة.

محمدعلي البوغديري

المناقشات ستستمر الآن بشأن جوانب الحوار الوطني

زهير المغزاوي

أطراف تسعى للخروج من أزماتها من بوابة الحوار، لا مجال لذلك

وبالرغم من أنه لم يُعلن بعد عن الأطراف المعنية بهذا الحوار، غير أنه يبدو أن حزب قلب تونس أيضًا غير معني به لاسيما أن الرئيس ألح مرارا إلى رفضه الحوار مع ”الفاسدين“ في إشارة إلى القروي الذي يواجه اتهامات بتبييض الأموال والتهرب الضريبي وغيرها.

وربط مراقبون بين إيقاف القروي وقبول سعيد بمبادرة الحوار حيث قال الإعلامي والمحلل السياسي إبراهيم الوسلاتي إنه ”من الواضح أن سعيد لخّص الفساد في شخص منافسه في الدور الثاني من الانتخابات وهو القروي لذلك عندما تم إيقافه قرر إنهاء تردده إزاء هذه المبادرة“.

وأضاف الوسلاتي في تصريح لـ”العرب“ أنه ”أخيرا اقتنع سعيد بضرورة إجراء هذا الحوار وهي خطوة إيجابية.. وفي النهاية يبقى اتحاد الشغل ملاذ التونسيين الأخير.. لابد من إنهاء هذه الأزمة التي تعيشها البلاد على مختلف الأصعدة لكن لننتظر أن نعرف من هي الأطراف التي ستشارك في الحوار، هل سيقتصر على الأحزاب الممثلة في البرلمان أم غير الممثلة أم في مكونات المجتمع المدني؟ ننتظر ونرى“ موضحا ”لا مفر من الحوار، هذا الحوار يختلف مع حوار 2013 لأن اليوم هناك مؤسسات قائمة (برلمان وحكومة ورئيس منتخب)، وننتظر لنعرف إن كان هذا الحوار سياسيا أو اقتصاديا أو سيتناول كلا المجالين خاصة أن السياسة هي من تقوم بعرقلة كل شيء في البلاد“.

الاتحاد يعود لسعيد